ظاهرة التعادل

دراسة نحوية صرفية

إعداد

د / محمود أحمد شحاته حسانين

أستاذ اللغويات المساعد فى كلية اللغة العربية

بجرجا

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين ، سيدنا محمد النبي الأمي ، وعلى آله وصحابته أجمعين .

وبعد

فهناك أسئلة كثيرة تشغل الإنسان ، منها :

- لم خص الفاعل بالرفع ، والمفعول بالنصب ؟

- ولم خص الاسم بالجر ، والفعل بالجزم ؟

- ولم كانت نون المثنى مكسورة ، ونون الجمع مفتوحة ؟

- ولم لم يكن العكس فى ذلك كله ؟

وإلى غير ذلك من الأسئلة ، التى تحتاج إلى معرفة ، أسباب اختاص كل نوع من هذا ، بشىء معين . وهذه الأسئلة أحيانا ربما لا يجد الإنسان لها إجابة ، وأحياناً قد يجد إجابة لكن غير كافية .

وهذا الأمر استرعى انتباهى ، فحرصت على إماطة لثام الغموض عنه ، ما مكن إلى ذلك سبيلاً .

فوضعته - فى ذهنى - موضع دراسة ، حتى منَّ الله على ووجدت ما يريح النفس ، ويجيب على كثر من تلك الأسئلة .

ولاحظت اشتراك هذه الظاهرة بين مسائل النحو والصرف فشمرت عن ساعد الجد ،راجيا من الله - تعالى - التوفيق والسداد فى دراستها دراسة وافية كافية .

فقمت بعمل دراسة لها بادئنا بمسائل النحو ، ثم مسائل الصرف، مرتباً ذلك على حسب ترتيب أبواب النحو ، المعهودة فى كتب شرح الألفية ، لسهولة الرجوع إليها عند الحاجة .

ولم أعنون لبداية المسائل النحوية ، ولا لبداية المسائل الصرفية - أى لم أقل .

أولا : المسائل النحوية .

ثانيا : المسائل الصرفية - لوضوح ذلك ، ولعلمى أن مسائل النحو والصرف ، لا تختلط على أى دارس لهذا العلم .

وسميت البحث : « ظاهرة [1] التعادل [2] دراسة نحوية صرفية ».

---

(١) الظاهر : الواضح من الأمور ،والمرتفع الذى لا يخفى .
قال فى اللسان : « ظاهرة الجبل : أعلاه . وظاهرة كل شئ : أعلاه ، استوى أو لم يستو ظاهره . والعرب تقول : هذا ظهر السماء ، وهذا بطن السماء الذى تراه » ١ هـ ٤ : / ٢٧٦٥ ، ٢٧٦٧ - « ظهر - بتصرف .

(٢) التعادل : التساوى بين الشيئين بالحق .
قال فى اللسان :« العدل : ما قام فى النفوس أنه مستقيم ، وهو ضد الجور والعدل : الحكم بالحق .وعدل الموازين والمكاييل : سواها . وعدل الشئ يعدله عدلا . وعادله : وازنه . وعادلت بين الشيئين . وعدلت فلانا بفلان : إذا سويت بينهما . وتعديل الشيء : تقويمه » اللسان « عدل » ٤: ٢٨٢٨ ، ٢٨٢٩ . أ.هـ .

وقد وفقنى الله - تعالى - لعمل دراسة عن ثمانى صور ، من صور هذه الظاهرة ، فجعلت كل صورة فى مبحث خاص ، فجاء البحث فى مقدمة وثمانى مباحث ،وخاتمة .

أما المقدمة :

فقد ذكرت فيها : السبب الداعى إلى هذا البحث .

وأما المبحث الأول :

فقد تناولت فيه : زيادة التنوين فى الاسم ، والتصرف بحركات الإعراب فيه ، من دون الفعل واختصاص الاسم بالجر ، والفعل بالجزم .

وأما المبحث الثانى :-

فقد تناولت فيه اختصاص تاء التأنيث الساكنة - أصالة - بالفعل، والمتحرك بالاسم .

وأما المبحث الثالث :-

فقد تناولت فيه : كسر نون التثنية مع فتح ما قبلها ، وفتح نون جمع المذكر السالم ، مع كسر ماقبلها .

وأما المبحث الرابع :

فقد تناولت فيه : رفع الفاعل ونصب المفعول .

وأما المبحث الخامس :-

فقد تناولت فيه : دخول التاء فى عدد المذكر ، وسقوطها من عدد المؤنث .

وأما المبحث السادس :-

فقد تناولت فيه : زيادة الياء فى التصغير ، دون غيرها من الحروف.

وأما المبحث السابع :-

فقد تناولت فيه : حذف التاء ، والياء من «فَعِيلة » و « فُعَيلة » فى النسب وإثبات الياء مع « فَعِيل » ، و «فُعَيل».

وأما المبحث الثامن :-

فقد تناولت فيه : فتح أول مضارع الثلاثى واختصاص أول مضارع الرباعى بالضم .

وأما الخاتمة

فقد تناولت فيها : أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال هذا البحث .

وقد اشتمل المبحث الأول والثانى ، والثالث ، والرابع ، والخامس على مسائل النحو : وأما المبحث السادس ،والسابع ، والثامن ، فقد اشتمل على مسائل الصرف .

والله يعلم أنى لم أدخر جهداً فى هذا الموضوع ، فبذلت فيه قصارى جهدى ، وأنفقت فيه وقتى وطاقتى ،راجيا من الله - تعالى - أي يضيف جديدا إلى المكتبة العربية ، وأن يحقق شيئاً مما تصبوإليه النفس .

فإن كان كذلك ، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم وإن كان غير ذلك ، فحسبى أننى قد بذلت كل ما أملك من جهدى واجتهادى .

والله أسأل أن يجعل هذا العلم خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يضعه في ميزان الحسنات يو م أن نلقاه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المبحث الأول

زيادة التنوين فى الاسم

والتصرف بحركات الإعراب فيه، من دون الفعل واختصاص الاسم بالجر، والفعل بالجزم.

لما كان الاسم أخف من الفعل، تصرّف بحركات الإعراب فيه، وزيادة التنوين، فإن الخفيف يزاد فيه، ليثقل ويعادل الثقيل، وينصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم.

فلما كان وضع الأسماء عندهم على أنها خفاف، تُصرّف فيها بزيادة حركات الإعراب والتنوين [1]. أهـ السيوطى نقلا عن الشلوبين.

أنواع التنوين الخاصة بالاسم:

التنوين لغة مصدر نونت الكلمة، أى: أدخلت نونا.

واصطلاحاً: نون ساكن أصالة، تلحق الآخر لفظا لا خطا، لغير توكيد [2].

وأنواع التوكيد الخاصة بالاسم أربعة:

أحدهما: تنوين التمكن - ويقال: تنوين التمكين، وتنوين

(١) ينظر الأشباه والنظائر: ١/ ٢٥٣، ٢٥٤.
(٢) ينظر التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٣٠، ٣١.

الأمكنية وتنوين الصرف .

وهو : اللاحق ـ لفظا ـ لغالب الأسماء المعربة المتصرفة ، معرفة نحو : « زيد » ، ونكرة نحو : « رجل » و « رجال » .

وفائدته : الدلالة على خفة الاسم ، بكونه معربا منصرفا ، وعلى تمكنه فى باب الاسمية ، لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا يشبه الفعل ، فيمنع من الصرف [1] .

الثانى : تنوين التنكير :

وهو اللاحق لبعض المبنيات فى حالة تنكيره ، ليدل على التنكير ، تقول : « سيبويه » بغير تنوين إذا أردت معينا ، و« إيه » بغير تنوين ، إذا استزدت مخاطبك من حديث معين ، فإذا أردت غير معين، قلت :« سيبويهٍ» و « إيهٍ» بالتنوين .

الثالث : تنوين العوض :

وهو إما : عوض عن حرف ، وذلك تنوين نحو «جوارٍ وغواشٍ عوضا عن الياء المحذوفة ، وفاقا لسيبويه والجمهور .

وإما عوض عن جملة ، وهو التنوين اللاحق لـ « إذ » فى نحو : «يومئذ » و« حينئذ » ، فإنه عوض عن الجملة التى تضاف « إذ » إليها فإن الأصل : يوم إذ كان كذا ، فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين ،

(١) ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٣١، ٣٢ .

وكسرت « إذ » لالتقاء الساكنين ، كما كسرت « صه» و « مه » عند تنوينهما .

وإما : عوض عن كلمة ، وهو تنوين « كل » و « بعض » ، عوضا عما يضافان إليه ، نحو قوله ـ تعالى ـ ﴿وَكُلاً ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ﴾ [1] . ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [2] .

الرابع : تنوين المقابلة :

وهو اللاحق لنحو : « مسلمات » ، مما جمع بألف وتاء ، سمى بذلك لأنه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم فى نحو «مسلمين» وليس بتنوين الأمكنية ، خلافا للربعى ، لثبوته فيما لا ينصرف منه ، وهو ما سمى به مؤنث نحو « أذرعاتٍ » لقرية .

ولا تنوين تنكير ؛ لثبوته مع المعربات .

ولا تنوين عوض ، وهو ظاهر .

و ما قيل : إنه عوض عن الفتحة نصباً مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها [3] .

(١) سورة الفرقان من الآية : ٣٩ .
(٢) سورة البقرة من الآية : ٢٥٣ .
(٣) ينظر الأشمونى : ١ / ٣٤ ـ ٣٦ ، وراجع مغنى اللبيب : ٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤٢، والتصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٣٠ ـ ٣٥ .
(٤) ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٣٥ ، وراجع شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ١١ .

وهذه الأنواع الأربعة مختصة بالاسم ، فلا تدخل على غيره ، لدلالتها على معان لا توجد فى غيره [٤].

لم امتنع التنوين والجر من دخول الفعل ، وامتنع الجزم من دخول الاسم ؟

لما كان الفعل ثقيلا لم يدخله التنوين ، لأن التنوين علامة الأخف عليهم والأمكن عندهم .

وكذلك امتنع جره لمنع التنوين ، لتآخى التنوين والجر فى اختصاصهما بالأسماء ، ولتعاقبهما على معنى واحد [١] فى باب : «راقودُ خلًا » ، « وراقود خلٍّ » [٢]

ولذا نجد الاسم المعرب إن أشبه الفعل فى فرعيتين من تسع [٣].

(١) فالجر والتنوين يتناوبان على معنى و احد هو مطلق التمييز ، وهو أعم من أن يكون نصا أو احتمالا .
وذلك أنك إذا قلت : « عندى راقود خلًا ، كان القصد المظروف نصا ، لأن التمييز المنصوب على معنى « من » نصا » .
وإذا قلت : « عندى راقود خلٍّ ، احتمل أن يكون « خل » تمييزا ، على معنى « من » فيكون القصد المظروف .
وأن تكون إضافة « راقودا » إليه على معنى اللام ، فيكون القصد الظرف ، ووجه تعاقبهما أن راقوداً إن نون ، لم يجر « خل » بل ينصب تمييزا .
وإلا جر بإضفة « راقواد » إليه ، وإضافة المميز إلى التمييز .
و« الراقود » : دن طويل يطلى داخله بالقار ، وهو معرب . أهـ صبان : ١/ ٩٥

(٢) ينظر الأشمونى : ١/ ٩٥ . (٣) جمعها ابن النحاس في بيت فقال :
أجمع وزن عادلا أنت بمعرفة ∴ ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا . أهـ التصريح : ٢/ ٢١٠ .

إحداهما : من جهة اللفظ ، والثانية من جهة المعنى .

أو أشبهه فى واحدة تقوم مقامهما ، [١] منع الصرف ، ويسمى غير أمكن لعدم أمكنيته .

وإلا يشبه الفعل صرف ، ويسمى أمكن ، لتمكنه فى باب الاسمية .

فالصرف : هو التنوين الدال على معنى يكون به الاسم أمكن .

وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين ، هو عدم مشابهة الاسم للحرف والفعل ، نحو : « زيد » ـ من المعارف ـ و« فرس » من النكرات .

وغير المنصرف : هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين [٢].

وإنما لم يدخل الجزم الاسم ، لخفته ، لأن الجزم حذف ، والحذف تخفيف ، والتخفيف ، لا يليق بالخفيف ، وإنما يليق بالثقيل ، وهو الفعل ، فلذلك جزمت الأفعال ، ولم تجزم الأسماء [٣].

وعلل ابن مالك لجر الاسم من دون الفعل ، وجزم الفعل من دون الاسم ، بأن عامل الجر لا يستقل ، لافتقاره إلى ما يتعلق به

(١) وذلك لأن فى الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ ، وهى : اشتقاقه من المصدر ، وفرعيته فى المعنى ، وهى احتياجه إلى الاسم في الإسناد .
(٢) ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٢/ ٢٠٩، ٢١٠ والأشمونى : ٣/ ٢٢٨ ، ٢٢٩ .
(٣) ينظر الاشباه والنظائر : ١/ ٢٥٤ .

فانفرد به الاسم .

واستقل الفعل بالجزم ، عوضا عما فاته من المشاركة فى الجر .

قال فى شرح التسهيل : « لما كان الاسم فى الإعراب أصلاً للفعل ، كانت عوامله أصلا لعوامله ، فقبل رافع الاسم وناصبه أن يفرع عليهما لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعامل آخر .

بخلاف عامل الجر ، فإنه غير مستقل ، لافتقاره إلى ما يتعلق به من فعل ، أو ما يقوم مقامه ، فموضع المجرور نصب بما يتعلق به الجار ، ولذلك إذا حذفت الجار نصب معموله ، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف ، وربما اختير النصب .

فشارك المضارع الاسم في الرفع والنصب ، لقوة عامليهما بالاستقلال وإمكان التفريع عليهما .

وجعل جزم الفعل عوضا مما فاته من المشاركة في الجر ، فانفرد به ، ليكون لكل واحد من صنفى المعرب ، ثلاثة أوجه من الإعراب فتعادلا.

وذلك أن الجزم راجع ، باستغناء عامله عن تعلق بغيره ، والجر راجع بكونه ثبوتا ، بخلاف الجزم ، فإنه بحذف حركة أو حرف فتعادلا بذلك »[1] . أهـ .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٣٩ ، ٤٠ ، وراجع الأشمونى :١/ ٦٦ ، ٦٧ .

المبحث الثانى

اختصاص تاء التأنيث الساكنة أصالة بالفعل والمتحركة بالاسم .

من علامات الفعل تاء التأنيث الساكنة أصالة ، نحو : « قامت هند » ، و« قعدت زينب » .

وهذه التاء مختصة بالماضي من الأفعال ، لأن الأمر مستغن بالياء ، والمضارع مستغن بها إن أسند إلى مخاطبة ، وبتاء المضارعة إن أسند إلى غائبه أو غائبتين .

وكان حق تاء « فَعَلَتْ » لا تلحق الفعل ، لأن معناها للفاعل ، إلا أنه كجزء من الفعل ، فجاز أن يدل على معنى فيه ما اتصل بما هو كجزء منه ، كما جاز أن تتصل بالفاعل علامة رفع فى : « يفعلان وتفعلون وتفعلين » .

ولأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به ، لجواز اشتراك المذكر والمؤنث فى لفظ واحد كـ « جُنُب ، وربْعَة ، وهُمَزة ، وضُحَكَة ، وفَروقة ، وراوية ، وصبور ، ومذْكار ، وقتيل » .

ولأن المذكر قد يسمى بمؤنث وبالعكس ، فاحتاطت العرب فى الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكور ، ليعلم من أول وهلة أن الفاعل وما جرى مجراه مؤنث ، كقولك : « طهرت

الجُنُب ، وكانت الربعة حائضا وشننت الهمزة » [1].

والاحتراز بسكونها أصالة ، عن الحركة العارضة ، نحو : ﴿قالتُ أمة﴾ [2] بنقل ضمة الهمزة إلى التاء ، ونحو قوله ـ تعالى ـ : ﴿قالتِ امرأةُ العزيزِ﴾ [3] بكسر التاء ، لالتقاء الساكنين .

وقوله تعالى : ﴿ قالتاً أتينا طائعينً ﴾ [4] بفتح التآء ، للتخلص من التقاء الساكنين ـ أيضا ـ وكانت الحركة فتحة لمناسبة الألف [5].

وأما تاء التأنيث المتحركة أصالة، فإن كانت حركتها إعرابا اختصت بالاسم ، نحو : « فاطمة » ، و « قائمة » [6].

وكانت تاء الاسم متحركة ، وتاء الفعل ساكنة ، للفرق بينهما ، ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل [7].

فلما كان الفعل ثقيلاً أعطى التاء الساكنة ، ولما كان الاسم خفيفا أعطى التاء المتحركة ، والسكون أخف من الحركة . فأعطى

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١١٠ .
(٢) سورة الأعراف من الآية ١٦٤ ، والقراءة برواية ورش عن نافع ، انظر : النشر ١/ ٤٠٨ وإتحاف فضلاء البشر ١/ ١٢ وانظر : الصبان ١/ ٤٠ .
(٣) سورة يوسف من الآية ٥١ .
(٤) سورة فصلت من الآية ١١ .
(٥) ينظر الأشموني بحاشية الصبان : ١/ ٤٠ .
(٦) ينظر الأشموني: ١/ ٤٠ .
(٧) ينظر حاشية الصبان : ١/ ٤٠ .

الأخف للأثقل والأثقل للأخف ، فتعادلا [1].

وإن كانت حركة تاء التأنيث غير إعراب ، بأن كانت حركة بنية كما فى نحو : « هند تقوم» ، أو بناء كما فى نحو : « لا حول ولا قوة » و« ربَّتَ » وثُمْتَ » ـ على لغة تحريك تائيهما بالفتح وهو الأكثر [2] ـ فلا تختص بالاسم ، بل تكون فيه وفي الفعل وفي الحرف [3] كما سبق في الأمثلة .

نوع التاء الساكنة في آخر الفعل الماضي :

التاء الساكنة في أواخر الأفعال حرف ، وضع علامة للتأنيث نحو : « قامت » وزعم الجلولى أنها اسم ، ورد ابن هشام مذهبه .

قال فى المغنى : « وهو خرق لإجماعهم، وعليه فيأتى فى الظاهر بعدها أن يكون بدلا أو مبتدأ والجملة قبله خبر .

ويرده : أن البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه وأن عود الضمير على ما هو بدل منه ـ نحو : « اللهم صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ ـ قليل ، وأن تقدم الخبر الوافع جملة قليل ـ أيضا ـ كقوله :

(١) ينظر الأشباه والنظائر : ١/ ٢٥٦ .
(٢) ينظر مغنى اللبيب : ١/ ١١٦ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٢٢ .
(٣) ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٤٠ ،والأشمونى بحاشية الصبان : ١/ ٤٠ .

إلى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ
أَبُوهُ ولاَ كانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ (١)» (٢).

وبهذه التاء الساكنة ردعلى من زعم من البصريين - كالفارسى - حرفية « ليس » ورد على من زعم من الكوفيين حرفية عسى ورد عل من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية « نعم وبئس » .

والصحيح أن : « ليس وعسى ونعم وبئس » أفعال ، بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليها ، نحو : « ليست ، وعست ، ونعمت ، وبئست » (٣).

(١) من الطويل ، وقائله الفرزدق من قصيدة بمدح بهاء عبد الملك بن مروان «ومحارب وكليب » قبائل .
والشاهد فى قوله : « ما أمه من محارب أبوه » ، حيث قدم الخبر الجملة - وهو قوله : « ما أمه من محارب أبيه - على المبتدأ ، وهو قوله : « أبوه» وهذا قليل والتقدير : إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب .
من مواضعه : الخصائص : ٢/ ٣٩٦ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٢٢٨ .
(٢) مغنى اللبيب : ١/ ١١٦ .
(٣) ينظر شرح ابن عقيل : ٢/ ١٦٠ ، والتصريح : ١/ ٤١ .

المبحث الثالث

كسر نون التثنية مع فتح ما قبلها ، وفتح نون جمع المذكر السالم مع كسر ما قبلها .

المثنى : ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين ، نحو : «الزيدان » و « الهندان » . وهو يرفع بالألف ، وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها (١).

وجمع المذكر السالم : مادل على أكثر من اثنين بزيادة واو ، ونو ن في حالة الرفع ،وياء ونون في حالتى النصب والجر (٢). ويكون ما قبل هذه الياء مكسورا وما بعدها مفتوحا .

وقد علل الرضى لذلك بقوله : « وإنما أعرب المثنى ، وجمع المذكر السالم بالحروف ، لأن الحركات استوفتها الآحاد ، مع أن فى آخرهما ما يصلح لأن يكون إعرابا من حروف المد ، ومن ثم أعرب المكسَّر وجمع المؤنث السالم بالحركات .

وإنما أعرب هذا الإعراب المعين ، لأن الآلف كان جلب قبل الإعراب فى المثنى علامة للتثنية ، وكذا الواو فى الجمع علامة للجمع ، لمناسبة الألف بخفته لقلة عدد المثنى ، والواو بثقلة لكثرة عدد الجمع . وهذا حكم مطرد فى جميع المثنى والمجموع ، نحو :

(١) ينظر أوضح المسالك : ١/ ٤٧ ، وراجع الهمع : ١/ ٤٠ .
(٢) ينظر شذا العرف ص ٩٧ .

ضربا وضربوا ، وانتما وأنتموا ، وهما ، وهموا .

ثم أرادو إعرابها - فإن صوغ المثنى والمجموع متقدم لا محالة على إعرابهما - فجعل فيهما ما يصلح لأن يكون إعرابا .

واسبق الإعراب الرفع ، لأنه علامة العمدة ، فجعلوا المثنى وواو المجموع علامتى الرفع فيهما ، ولم يبق من حروف اللين - وهى أولى بالقيام مقام الحركات - إلا الياء للجر والنصب فى المثنى والمجموع ، والجر أولى بها ، فقلبت ألف المثنى ، و واو الجمع فى الجر ياء ، فلم يبق للنصب حرف فاتبع للجر دون الرفع ، لكونهما علامتى الفضلات ، بخلاف الرفع .

وترك فتح ما قبل الياء - فى المثنى - إبقاء على الحركة الثابتة قبل إعراب المثنى ، مع عدم استقالها .

وأم الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا ، لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو أبقيت ، والتباس الرفع بغيره ، ،وبطلان السعى لوقلبت الياء - لضمة ما قبلها - واوا ، مع أن تغير الحركة أولى من تغير الحرف .

فارتفع التباس المجموع بالمثنى - بسبب كسر ما قبل ياء المجموع - إن حُذِف نُونًا هُمَا بالإضافة .

وكسر النون فى المثنى ، لكونه تنوينا ساكنا فى الأصل ، والأصل في تحريك الساكن - إذا اضطر إليه - أن يكسر ، وفتح فى الجمع للفرق

فحصل الاعتدال فى المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة ، وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة ، وأما الياء فيهما فطارئة للإعراب»[١] أ هـ .

وكذلك حصل الاعتدال بفتح نون الجمع مع ثقله ، وكسر نون التثنية مع خفته [٢].

وحصل الاعتدال - أيضا - بوقوع ياء التثنية مفتوح ومكسور ، ووقوع ياء الجمع بين مسكور و مفتوح .

قال السيوطى - نقلا عن ابن فلاح : « وإنما فتح ما قبل ياء التثنية كسر ما قبل ياء الجمع ، لأن نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة ففتح ما قبل ياء التثنية وكسر ما قيل ياء الجمع ، طلبا للتعادل، ليقع الياء بين مكسور ، ومفتوح ، وبين مفتوح ومسكور ولأن التثنية أكثر فخصت بالفتح لكثرتها ، وخص الجمع بالكثر لقلته، طلبا لتعادل الكثرة مع الخفيف ، والقلة مع القليل » [٣].أ هـ .

حكم فتح نون المثنى ، وكسر نون الجمع :

نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد الألف والياء ، على أصل التقاء الساكنين [٤].

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضى القسم الأول : ١/ ٧٨ ، ٧٩ .
(٢) ينظر الأشمونى : ١/ ٨٩ .
(٣) الأشباه والنظائر : ١/ ٢٥٤ ، ٢٥٥ .
(٤) ينظر التصريح : ١/ ٧٧ .

ونون الجمع مفتوحة بعد الواو والياء ،وكان السكون أحق بها ، لأنها بمنزلة التنوين ، ولكونها مسبوقة بالإعراب ، فحركة لا لتقاء الساكنين .

وكان الفتح أولى ، لأنه أخف من الضم والكسر ، ولأن توالى الأمثال لازم للكسر بعد الياء ، و للضم بعد الواو ، وأمر ذلك فى الفتح مأمون فتعين [1] .وقد تفتح نون المثنى على قلة ،وفتحها لغة [2] لبنى أسد ، حكاها الكسائى والفراء [3]، كقوله :

عَلَى أَحْوَذَيَّنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةَ فَمَا هِيَ إِلاَّ لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ [4].

وخصها بعضهم [5] بكونها بعد الياء .

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٧٢ .
(٢) ينظر شرح الكافية الشافية : ١/ ١٩٩ ، والارتشاف : ١/ ٢٥٦ .
(٣) ينظر معانى القرآن : ٢/ ٤٢٣ ، والتصريح : ١/ ٧٨ .
(٤) من الطويل ، وقائله حميد بن ثور من قصيدة يصف بها قطاه .
اللغة : « الأحْوَذَيّ » ـ بفتح الهمزة وسكون الحاء ، وكسر الذال وتشديد الياء : الخفيف من المشى ، وأداد بهما ههنا جناحى قطاه ، يصفها لخفتها .
و« استقلت » : استبدت ، يقال: استقل الطائر أى : ارتفع في الهواء ، والضمير فيه يرجع إلي القطاه المذكورة فى الآبيات التى قبله .
والمعنى : أن القطاه ارتفعت في الجو عنه على جناحين ، فما يشاهدها الرائى إلا لمحة وتغيب عنه .
والشاهد في قوله : « أحوذين » ، حيث فتح نون التثنية ، والقياس كسرها ، وهى لغة لبنى أسد ، و ليس بضرورة .
من مواضعة : معانى القرآن للفراء : ١/ ٤٢٣ ـ برواية : « فتغيب » بدل وتغيب ـ وشرح الكافية الشافعية : ١/ ١٩٩ ، وشرح ابن عقيل : ١/ ٦٩ ، والتصريح : ١/ ٧٨ ، والأشمونى : ١/ ٩٠ .
(٥) ينظر الارتشاف : ١/ ٢٥٦ ، وأوضح المسالك : ١/ ٥٨ .

وقيل : لا تختص هذه اللغة بالياء ، بل تكون مع الألف أيضا ، وبه صرح السيرافى ، كقوله :

أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ وَ العَيْنَانَا وَمِنخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا [1].

وحكى الشيبانى ضمها مع الألف ، كقول بعض العرب : «هما خليلانُ » ، وقوله : [2]

(١) رجز ، قيل : مجهول القائل ، وقيل : لرؤية .
قال العينى : والصحيح ما قاله أبو زيد : أنشدنى المفضل لرجل من بنى ضبة وهلك منذ أكثر من مائة سنة :

إنّ لسَلمَى عِنْدَنَا دِيوَاناً أوِيَ فُلاَنًا وابْنَهُ فُلاَنَا
كَانَتْ عَجُوزاً عَمِّرَتْ زَمَانَا فَهْيَ تَرَى سِنِينَها إحْسَاناً
أَعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ والعَيَانَا وَمِنْخَرِينِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

اللغة : « الجيد » ـ بكسر الجيم ـ : العنق . و« المنخرين » : مكان المخيرز ، وهو الصوت المنبعث من الأنف ، ويستعمل فى الأنف نفسه . و «بيانا » : اسم رجل بعينه ، ولبيس بتثنية طبى .
وأراد : أشبها منخرى ظبيانا ، فحذف المضاف .
والشاهد فى قوله : « والعينانا ، حيث فتح نون المثنى بعد الألف .
وفيه شاهد آخر ، وهو اجراء المثنى بالألف حالة النصب ، وهى لغة بنى الحارث بن كعب ، وبنى العنبر ، وبنى الهجيم ، وليس بضرورة .
من مواضعه : الارتشاف : ٣/ ٣٢٠ ـ برواية الأنف بدل الجيد ـ وشرح ابن عقيل : ١/ ٧١ ، و التصريح : ١/ ٧٨ ، والأشمونى : ١/ ٩٠ .
(٢) رجز ، قائله روية .
اللغة : « القذان » ـ بكسر القاف ، وتشديد الذال ـ : جمع قذذ ـ وهو البرغوت ـ وواحده قُذة بضم القاف .
والشاهد في قوله : « العينانُ » حيث ضم نون المثنى بعد الألف .
من مواضعه : الارتشاف : ٣/ ٣٢٠ ، والتصريح : ١/ ٧٨ ، والأشمونى : ١/ ٩١ ، وحاشية يس على التصريح : ١/ ٧٨ .

يَا أَبَتَا أَرَّقَنِي القُذَّانُ فَالنَّوْمَ لاَ تَأْلَفُهُ العَيْنَانُ [1].

وقد تكسر نون الجمع على قلة ، وذكر ابن مالك فى التسهيل وشرحه [2]: أن كسرها ضرورة .

وصرح فى شرح الكافية الشافية بأن كسرها لغة ، فقال : «ونون الجمع الذى على حد المثنى ، والمحمول عليه مفتوحة .

وكسرها لغة ، قال الشاعر :

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ لَيْسَ مِنَّا بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةَ مَنْ بالعَرِينِ

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِى رِباح وأنكرْنَا زَعَانِف آخَرِينِ [3].[4]

(١) ينظر الأشمونى : ١/ ٩٠ ، ٩١ .
(٢) ينظر شرح التسهيل : ١/ ٧١ ، ٧٢ .
(٣) من الوافر ، وقائلهما جرير ، وهما بالديوان : ١/ ٢٤٩ - برواية : « وبنى عبيد » بدل : وبنى رباح وأراد بـ « عرين » : عيرن بن ثعلبة بن يربوع ، وعرينة - بضم العين - بطن من بجيلة و « برئت » : ترأت .
ويروى : « عرفنا جعفرا وبن ابيه » ، ويروى:« وبنى عبيد » ،وجعفر وعرين وعبيد أولا ثعلبة بن يربوع ،و« الزعانف » جمع « زعنفة » - بكسر الزاى والنون
- وأراد بها الأدعياء الذين ليس أصلهم واحد .
والمعنى : برئت من عرين منتهيا إلى عرينة، وأنكرنا أدعياء من جماعة آخرين .
والشاهد فى قوله :« أخرين » حيث كسر نون الجمع ،وهذه لغة، وقيل : ضرورة من مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك : ١/ ٧٢ برواية : « وبنى عبيد - ، والارتشاف : ٣/ ٣٢١ ، والتصريح : ١/ ٧٩ - ورواية الارتشاف والتصريح، والأشمونى : « وبنى أبه » .
(٤) ينظر شرح الكافية الشافية : ١/ ٢٠٠ .

ورجح هذا الصبان [1].

وذهب ابن هشام: [2] إلى أن كسر النون بعد الياء جائز فى الشعر .

وذهب ابن عقيل [3]: إلى ن كسر نون الجمع شاذ .

ولم تكسر نون الجمع بعد الواو فى نثر ولا فى شعر ، لعدم التجانس [4].

(١) ينظر حاشية الصبان : ١/ ٨٩ .
(٢) ينظر أوضح المسالك : ١/ ٦١ .
(٣) ينظر شرح ابن عقيل : ١/ ٧٠ .
(٤) ينظر التصريح : ١/ ٧٩ .

المبحث الرابع

رفع الفاعل ونصب المفعول به .

لما كان الرفع أقوى الحركات ، جعل لاعمد لقلتها ، ومنها الفاعل . ولما كان النصب أضعف الحركات ، جعل للفضلات لكثرتها، ومنها المفعول به ، فحصل بهذا التعادل .

قال الرضى فى شرح الكافية : « جعل الرفع الذى هو أقوى الحركات العمد وهى ثلاث : الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر . وجعل النصب للفضلات .

وإنما جعل للفضلات النصب ـ الذى هو أضعف الحركات وأخفها ـ لكون الفضلات أضعف من العمد وأكثر منها »[1] .أ هـ .

وقال السيوطى ـ نقلا عن ابن النحاس إنما رفع الفاعل ونصب المفعول ، لقلة الفاعل ، لكونه لا يكون إلا لفظا واحداً ، وكثرة المفعول لكونه متعدداً ، والرفع أثقل من النصب ، فأعطى الثقيل للواحد ، والنصب للمتعدد ، ليتعادلا »[2] .أ هـ .

فالرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ، ولا يكون في غير العمد. والنصب علم الفضلية ـ في الأصل ـ ثم يدخل فى العمد تشبيها بالفضلات[3].

---

(١) ينظر شرح الكافية للرضى القسم ا لأول : ١/ ٥١ .
(٢) الأشباه والنظائر : ١/ ٢٥٤ .
(٣) ينظر شرح الكافية للرضى القسم الأول : ١/ ٦١ .

ولما كان الفاعل عمدة امتنع تعدده ، وأما نحو : « اختصم زيد وعمرو » فالفاعل المجموع إذ هو المسند إليه ، فلا تعدد إلا فى أجزائه ، لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الإعراب ، جعل فى أجزائه [1].

كذلك امتنع حذفه ، خلافا للكسائى فى إجازة ذلك ـ ورجحه السهيلى وابن مضاء تمسكا بنحو قوله :

فَإِنْ كَانَ لا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِى إلى قَطَرِىٍّ لاَ إِخَالُكَ رَاضِيَا [2].

وأوله الجمهور على أن التقدير : وإن كان هو ، أى : مانحن عليه من السلامة [3].

جر الفاعل لفظاً :

الفاعل يكون مرفوعا حقيقة ،أى : لفظا ومعنى ، نحو : « صدق الله » . ويكون مرفوعا حكما ، أى : فى المعنى دون اللفظ وذلك فى ثلاثة موضع :

---

(١) ينظر حاشية الصبان : ٢/ ٤٣ ، ٤٤ .

(٢) من الطويل ، وقائله : سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه ، وأراد بـ « قطرى » : قطر بن الفجاءة الخارجى .
والشاهد فى قوله : « فإن كان لا يرضيك » حيث حذف امس «كان» وهو فاعل مجازاً وفاعل « يرضيك » .
واحتج به الكسائى على جواز حذف الفاعل ، وأوله الجمهور على نحو ما ذكر
من مواضعه : شرح الكافية الشافية : ٢/ ٦٠٠ ، والأرتشاف : ٢/ ١٨٢ ، ١/ ٢٧٢ ، والهمع : ١/ ١٦٠ ، والأشمونى : ٢/ ٤٥ .

(٣) ينظر التصريح : ١/ ٢٧٢، والهمع ١/ ١٦٠ ،والأشمونى : ٢/ ٤٤ ، ٤٥.

أحدها : إذا جر بـ « من » الزائدة ، نحو قوله ـ تعالى ـ ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ [1].

الثانى : إذا جر بالباء الزائدة ، نحو قوله ـ تعالى ـ : ﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ [2].

الثالث : إذا جر بإضافة المصدر ، أو اسم المصدر .

فالمصدر نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلاَ دفعُ اللهِ النَّاسَ﴾ [3].

واسم المصدر نحو قول السيدة عائشة رضي الله عنها : « من قبلة الرجل امرأه الوضوء » وف « الوضوء مبتدأ مؤخر ، و « من قبلة الرجل » خبر مقدم . و« قبلة » بضم القاف اسم مصدر « قبل » و«الرجل فاعله و « امرأته مفعوله » [4].

حكم نصب الفاعل ورفع المفعول ، ورفعهما معا ونصبهما معاً [5].

ورد عن العرب نصب الفاعل ورفع المفعول ،فى جملة واحدة

---

(١) سورة الحجر الآية ١١ .
(٢) سورة النساء من الآية ٧٩ .
(٣) سورة البقرة من الآية ٢٥١ ، والحج من الآية ٤٠ .
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ١٠٦ ، ١٠٧ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ١/ ٢٧٠ .
(٥) ينظرفي هذا : الأصول : ٣/ ٤٦٤ ، والمحتسب : ٢/ ١١٧ ، ١١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٨٢ ، ٦٠٢ ، ورصف المبانى ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ ،ومغنى اللبيب : ٢/ ٦٩٩ ، والتصريح : ١/ ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، والأشمونى : ٢ ٧٠ ، ٧١ ،وشرح شواهد مغانى اللبيب : ٨/ ١٢٥ .

والذى حملهم على ذلك ظهور المعنى ، وأمن اللبس ، ومن ذلك قوله : « خَرَقَ الثوبُ المسمارَ » و « كسرَ الزجاجُ الحجرَ » ، برفع «الثوب » وهو المخروق ، ورفع « الزجاج » وهو المكسور .

وكقول الشاعر :

مِثْلُ القنافذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرانَ أَوْ بلغَتْ سَوآتهمْ هَجَرُ[1]

وذهب بعض النحاة - كابن جنى ، [2] وغيره - : إلى أن هذا من باب القلب الذى كثرت شواهده ، وأجازه بعضهم فى الكلام .

وذهب بعضهم - كابن مالك ،وابن عقيل ، والشيخ خالد ،

(١) من البسيط ، ونسب للأخطل ، يهجو به جريرا ، وروايته فى الديوان هكذا:
عَلَّى العيرات هذا جون قد بلغت نجران أوحدثت سوآتهم هجر أهـ
الديوان ص ٩٦ .
و « الهداج » مشى في ارتعاش . و « السوأة » الفعلة القبحة . و« نجران وهجر » بلدان . و « العيرات » : جمع عير ،وهو الحمار .
شبههم بالقنافذ لمشيهم بالليل للسرقة والفجور ، كما تمشى القنافذ .
والقنفذ يضرب به المثل فى السرى بالليل .
والاستشهاد به : على أن العرب نصبت الفاعل ، ورفعت المفعول ، عند أمن اللبس ، فـ « السوءات » منصوب - وهو فاعل - « ونجران وهجر » مرفوعان - وهما مفعول بهما . وكان الأصل رفع « السوءات » ونصب «نجران وهجر » - وهما بلدان - لأنها هى التى تأتى البلاد ، لا أن البلاد تأتيها .
من مواضعه : معانى القرآن للأخفش : ١/ ١٣٤ ، وجمل الزجاجى ص ٢٠٣ ، ومغنى اللبيب : ٢/ ٦٩٩ ، والأشمونى : ٢/ ٧١ .
(٢) رأى ابن جنى في : المحتسب ٢/ ١١٧ ، ١١٨ .

والسيوطى - : إلى أن ذلك لا يقاس عليه [1] .

قال ابن مالك فى الكافية الشافية .

وَرَفْعُ مَفْعُولٍ به لاَ يلْتَبِسِ مَعْ نَصْبِ فَاعلٍ رَوَوْا فلا تقسْ [2] .أهـ

وجعل الشاطبى المرفوع فاعلا ، والمنصوب مفعولا اصطلاحا ، وإن كان المعنى على خلافه .

وذهب ابن الطراوة إلى أن ذلك مقيس ، وأيده بقراءة ابن كثير : ﴿ فَتَلَقَّى آدَمَ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٌ ﴾ [3] ، بنصب « آدم » ورفع كلمات » [4] .

وذهب الحلبى [5] : إلى أنه شاذ ، وأنه من باب القلب ، ومن ملح كلامهم .

(١) ينظر تقارض اللفظين فى الأحكام ص ٣٤ .
(٢) ينظر شرح الكافية الشافية : ٢/ ٦١٢ .
(٣) سورة البقرة من الآية ٣٧ ، وانظر القراءة في الموضح : ١/ ٢٩٦ ،والاتحاف: ١/ ٣٨٨ .
قال فى الاتحاف : « واختلف فى « آدم من ربه كلماتَ » ، فابن كثير بنصب «أدم» ورفع كلمات ، وعلى إسناد الفعل إلى الكلمات ، وإيقاعه على أدم ، فكأنه قال : « فجاءت كلمات » ، ولم يؤنث الفعل لكونه غير حقيقى ، وللفضل . ووافقه ابن محيض .
والباقون برفع « آدم » ، ونصب كلمات ، - بالكسر - إسناداً له إلى « أدم » و«إيقاعا له على الكلمات ، أى : اخذها بالقبول ، ودعا بها » أهـ ١/ ٣٨٨، ٣٨٩ .
(٤) ينظر تقارضى اللفظين ص ٣٤، ٣٥ .
(٥) ينظر فرائد العقود العلوية للحلبى ق ١١٣ ، وجه مخطوط ، وراجع إرشاد السالك النبيل للدمياطى القسم الثانى : ٢/ ٣١٠ ، ٣١١ - رسالة ماجستير.

وكذلك سمع رفع الفاعل والمفعول معاً ، كقول الشاعر :

إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَاد عقْعقانِ وبُومُ (١)

وسمع أيضا نصبهما ، كقوله :

قَدْ سَالَمَ الحَيَّاتِ مِنْهُ القَدَمَا الأُفْعُوَانَ والشُّجاعَ الشَّجْعَمَا (٢)

والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس .

---

(١) من الخفيف ، ولم أهتد لقائله .
اللغة : العقعق : طائر معروف ، طويل الذنب ، « الشؤم » : النحوسة .
والشاهد : فيه رفع المفعول الذى هو « عقعقان » ،و« بوم » مرفوع بالعطف عليه
من مواضعه : مغنى اللبيب : ٢/ ٩٦٦ ، وشرح بانت سعاد لابن هشام ص ٩٠ ، وشرح شواهد مغنى اللبيب : ٨/ ١٢٨ ، وكتب الأعاريب والاحاجى اللغوية ص ٤٥٨ .

(٢) رجز ، نسبه بعضهم للعجاج .
اللغة : « الأفعوان » الذكر من الأفاعى » و « الشجاع » : الذكر من الحيات . وهو يصف رجلا بخشونة قدميه وصلابتهما ، وأن الحيات لا يعملن فيها ، لعدم تأثيرها فالحيات مسالمة للقدم ، والقدم - أيضا - مسالمة للحيات .
والاستشهاد به على نصب الفاعل - وهو « القدما » والأصل : القدمان . فحذف النون - ونصب المفعول ، وهو « الحيات » ، و« الأفعوان ش وما بعده بدل من الحيات والمبيح لنصب الفاعل والمفعول - هنا - أن كلا منهما فاعل ومفعول فى المعنى .
والتقدير : سالمت القدم الحيات ، وسالمت الحيات القدم .
من مواضعه : الكتاب : ١/ ٢٨٧ ، والمقتضب : ٣/ ٢٨٣ ، والخصائص : ٢/ ٤٣٢ . وسر صناعة الإعراب : ١/ ٤٣١ ، ٢/ ٤٨٣ ، والمنصف : ٣/ ٦٩ ،والممتع فى التصريف : ١/ ٢٤١ ، والافصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب ص ٣٣٧ ، وشرح أبيات مغنى اللبيب : ٨/ ١٢٦ ، والمقاصد النحوية : ٤/ ٨٠ .

وتلخص مما سبق : أنه سمع فى إعراب الفاعل والمفعول أربعة أوجه : رفعهما ،ونصبهما ، ونصب الفاعل ورفع المفعول ، ورفع الفاعل ونصب المفعول .

وهذا الأخير هو الوجه .

وأما ما عداه فلا يقع إلا فى الشعر ، أو فى شاذ من الكلام ، بشرط أمن اللبس [1] .

---

(١) ينظر تقاريض اللفظين فى الأحكام ص ٣٥ - ٣٧ .

المبحث الخامس

دخول التاء فى عدد المذكر، وسقوطها من عدد المؤنث

العدد ـ بفتحتين ـ هو ما سوى نصف مجموع حاشيته القريبتين أو البعيدتين على السواء .

نحو الاثنين ، فإن حاشيته السفلى [1] واحدة ، والعليا ثلاثة ، ومجموع ذلك أربعة ، ونصف الأربعة اثنان ، وهو المطلوب .

والمراد بالعدد ـ هنا ـ الألفاظ الدالة على المعدود ، كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة [2] . ولما كان التذكير أصلا ، استغنى عن علامة .

بخلاف التأنيث فإنه فرع ، فافتقر إلى علامة وهذه العلامة هى : تاء أو ألف مقصورة أو ممدودة .

والتاء أظهر وأكثر دلالة ، لأنها لا تلتبس بغيرها .

---

(١) الحاشية السفلى : ما دونه ، والعليا : ما فوقه ،ومادون الاثنين واحد ، وما فوقهما ثلاثة . ولعشرة ـ مثلا ـ حاشيتها السفلى : تسعة والعليا : أحد عشر ومجموع ذلك عشرون ، فقد ساوت العشرة نصف مجموع الحاشيتين .
وهذان مثالان لما حاشيتاه قريبتان .
ومثال ما حاشيتاه بعيدتان : ما إذا قلت فى العشرة ـ : حاشيتها السفلى : ستة والعليا : أربعة عشر ، ومجموع ذلك عشرون .
فقد ساوت العشرة نصف مجموع حاشيتها البعيدتين . أهـ يس على التصريح : ٢/ ٢٦٩ .

(٢) ينظر التصريح : ٢/ ٢٦٩ ،والصبان : ٤/ ٦١ .

بخلاف الألف ، فإنها قد تلتبس بغيرها فتحتاج إلى تمييزها .

ولمزية التاء جعلت ظاهرة ، نحو : « تمرة » ، ومقدرة نحو « كتف »[1] .

وهذا الأصل خولف مع العدد ، فثبتت التاء فى ثلاثة وأربعة وما بعدهما إلى العشرة إن كان المعدود مذكراً وسقطت إن كان مؤنثا ، نحو « أربعة أيام » ، « عشرة رجال » ، قال ـ تعالى : ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِم سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾[2] .

وتقول : عشرة أيام ، وعشر ليال .

وإنما ثبتت التاء مع المعدود المذكر ، فى الثلاثة وأخواتها إلى العشرة استصحابا للأصل ، فأصل الثلاثة وأخواتها أن تكون بالتاء ، لأنها أسماء جماعات ، والمذكر أصلا للمؤنث ، فاستصحب هذا الأصل ، لتقدم رتبته .

قال ابن مالك فى شرح التسهيل : « الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة ، وأمّة ، وفرقة ، وعصبة ، وصحبة وسرية ، وفئة ، وعشيرة ، وقبيلة ، وفصيلة ، فالأصل أن تكون بالتاء ، لتوافق الأسماء التى هى بمنزلتها ، فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر ، لتقدم رتبته .

(١) ينظر شرح الكافية الشافية : ٤/ ١٧٣٣ ، وراجع شرح ابن عقيل ٢/ ٤٢٩ .
(٢) سورة الحاقة من الآية ٧ .

وحذفت التاء مع المعدود والمؤنث ، لتأخر رتبته .

فقيل فى « ثلاثة أعبد » ، و« ثلاث جوارٍ »[1] . أ هـ .

وقال بعضهم : « إنما لحقت التاء عدد المذكر وسقطت من عدد المؤنث ، لأن المؤنث ثقيل ـ بسبب زيادة علامة التأنيث عليه ـ فناسبه حذفها للتخفيف .

والمذكر خفيف ، فناسبه دخولها ، ليعتدلا[2] . أ هـ السيوطى نقلا عن صاحب البسيط .

المعتبر من التأنيث فى العدد :

المعتبر من التأنيث ـ فى العدد ـ تأنيث المفرد ، لا تأنيث الجمع ـ خلافا للبغداديين والكسائى[3] ـ فلذلك :يقال « ثلاثة سجلات » ، «عشرة دنينيرات » ـ بثبوت التآء ـ لأن مفرديهما مذكران .

ولا يعتبر تأنيث المفرد ، إذا كان علما لمذكر ، نحو : « طلحة وسلمة » ، لأنه تأنيث لا تعلق له بالمعنى ، لا حقيقة ولا مجازاً ، ولذلك

(١) شرح التسهيل : ٢/ ٣٩٨ .
(٢) ينظر الاشباه والنظائر : ١/ ٢٥٥ .
(٣) البعداديون يعتبرون لفظ الجمع ، فيقولون : « ثلاث سجلات » ، و«ثلاث حمامات » بغير هاء ـ وإن كان الواحد منكرا . أ هـ الهمع : ٢/ ١٤٩
وقال الكسائى : تقول : مررت بثلاث حمامات ، و« رأيت ثلاث سجلات » بغير هاء ، وقاس عليه ما كان مثله .
ولم يقل به الفرآء . أ هـ للأشمونى : ٤/ ٦٢ .

لا يؤنث ضميره ولا ما يشار به إليه .

بخلاف ما يتعلق تأنيثه بالمعنى حقيقة أو مجازا ، فإن تأنيث ضميره وما يشار به إليه لازم.

فيقال فى ـ الأول : « ثلاثة الطلحات لقيهم ثلاثة السلمات»، فثبت التاء ، لأن تأنيثه لمجرد لا يؤنث ضميره ولا ما يشار به إليه ، كقولك : « الطلحات ذهبوا » ، « السلمات أتوا » .

ويقال ـ فى الثانى وهو الذى يتعين تأنيثه بالمعنى ، حقيقة أو مجازاً ـ : « ثلاث الفتيات رقين عشر الدرجات » .

وإن كان مفسر الثلاثة وأخواتها اسم جنس ، أو جمع مؤنث ، جئ بالمفسر مقروناً بـ « من » وحذفت التاء إن ولى المفسر موصوفا نحو « لى ثلاث من البط ذكور » ، أوولى المفسر غير موصوف نحو له ثلاث من الإبل ، فإن توسط دليل تذكير لزمه بقاء التاء نحو لى ثلاثة ذكور من البط وأربعة فحول من الإبل .

والحاصل : أن تاء نحو ثلاثة وأخواتها ، تسقط لتأنيث واحد مفسرها لا لتأنيثه إن كان جمعا .

وتسقط لتأنيثه نفسه ـ دون تعرض لواحده ـ إن كان اسم جنس أو جمع ، فالعبرة فى اسمى الجنس والجمع بحالهما ، فيجب اعتبار حال لفظهما تذكيراً وتأنيثاً [1].

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢/ ٣٩٨ ، وراجع الهمع : ٢/ ١٤٨ ، ١٤٩ ، والأشمونى بحاشية الصبان : ٤/ ٦١ ـ ٦٤ .

المبحث السادس

زيادة الياء فى التصغير دون غيرها من الحروف

التصغير لغة : التقليل .

واصطلاحا : تحويل الاسم إلى صيغة : « فُعَيْل » ، أو « فُعَيْعِل » أو « فُعَيْعِيل »، لغرض التقليل بأنواعه . [1]

طريقته : إذا أريد تصغير الاسم المتمكن ، ضم أوله ، وفتح ثانيه وزيدت ياء ساكنة بعده .

فيقال ـ فى فلس ـ : « فُلَيس » ، وفى درهم : « دُرَيْهِم » ، وفى دينار : « دُنَيّنير » [2].

والوزن الأول لتصغير الثلاثى ، والثانى لتصغير الرباعى ، والثالث لتصغير الخماسى .

وهذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل .

فقيل له : لم بنيت المصغر على هذه الأبنية ؟

فقال : لأنى وجدت معاملة الناس على فلس ، ودرهم ، ودينار [3].

(١) ينظر شذ العرف ص ١١٢ ، والسراج المنير فى الصرف ص ٤ .
(٢) ينظر شرح الكافية الشافية : ٤/ ١٨٩٢ ، والأشمونى :٤/ ١٥٥ .
(٣) ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٢/ ٣١٧ ، ٣١٨ .

العلة فى ضم أول المصغر ، وفتح ثانيه وزيادة الياء دون غيرها من الحروف :

علل السيرافى لضم أول المصغر : أنهم لما فتحوا فى التكسير أول الرباعى والخماسى . لم يبق إلا الكسر والضم . فكان الضم أولى ، بسبب الياء والكسر بعدها - فى الأكثر - وهى أشياء متجانسة، وتجانس الأشياء مما يثقل .

وقال أبو بكر بن طاهر : جعلوا الألف والفتح فى الجمع . لأنه أثقل فطلبوا فيه الخفة .

وجعلوا الضم والياء للمصغر . لأنه أخف .

وقال بعضهم : إنما ضم أول المصغر . لأنه ثانٍ للمكبر . وتالٍ له . فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذى لم يسم فاعله .

قالوا : وإنما فتح ما قبل الياء . لأن الياء فى التصغير والألف فى شبه « مفاعل » متقابلان . لأن التصغير والتكسير من باب واحد .

فكما أن ما قبل الألف مفتوح . فكذلك ما قبل هذه الياء المقابلة لها [1] .

وإنما زيد فى التصغير الياء دون غيرها من الحروف ، لأن الدليل كان يقتضى أن يكون المزيد أحد حروف المد . لخفتها وكثرة زيادتها

(١) ينظر الهمع : ٢/ ١٨٥ ، وراجع حاشية الصبان : ٤/ ١٥٥ .

فى العلم فتكبّوا من الواو لثقلها ، وعن الألف لأن التكسير قد استبد بها ، فى نحو : « مساجد » ، و « دراهم » فتعينت الياء .

وخصّ الجمع بالألف ، لأنها أخف من الياء ، والجمع اثقل من المصغر ، فتعادلا [1] .

(١) ينظر الأشباه والنظائر : ١/ ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، وراجع الهمع : ٢/ ١٨٥ .

المبحث السابع

حذف التاء والياء من « فَعِيلة » ، و « فُعَيلة » - فى النسب - وإثبات الياء مع « فَعليل » و« فُعيل » .

النسب لغة : القرابة .

واصطلاحاً : إلحاق ياء مشددة فى آخر الاسم ، لتدل على نسبته إلى المجرد عنها ، بأخصر عبارة [1].

وسماه سيبويه : باب الإضافة ، وابن الحاجب : باب النسبة ، بضم النون وكسرها .

وإنما كانت علامة النسب من حروف اللين ، لخفتها وكثرة زيادتها ولحقت هذه العلامة الآخر ، لأنها بمنزلة حرف الإعراب ، من حيث العروض فموضوع زيادتها هو الآخر .

واختيرت الياء من حروف اللين ، ولم تكن الألف ، لئلا يصير الإعراب تقديريا ، ولم تكن الواو ، لثقلها [2].

وكانت الياء مشددة ليجرى عليها وجوه الإعراب الثلاثة ، ولو أفردت ، لاستقلت الضمة والكسرة عليها ، ولئلا تلتبس بياء المتكلم ، ولأن الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين [3].

---

(١) ينشر السراج المنير فى الصرف ص ٤٩ .
(٢) ينظر التصريح : ٢/ ٣٢٧ .
(٣) ينظر حاشية الصبان : ٤/ ١٧٦ .

حكم « فَعيلة » و« فُعيلة » فى النسب :

يلتزم فى النسب إلى « فَعيلة » ، حذف التاء والياء وفتح العين ، بشرط صحة العين وانتفاء تضعيفها .

كقولهم - فى النسبة إلى « حنيفة » : « حَنَفِيّ » وإلى بجيلة : «بجلى » ، وإلى صحيفة : « صحفى » .

حذفوا تاء التأنيث أولا ، ثم حذفوا الياء ثانيا ، فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ، ثم قلبوا الكسر فتحا ، لئلا تتوالى كسرتان وياء النسب .

وأما قولهم - فى سَليمة - « سليمى » ، وفى عَميرة - كلب - : «عَميرى » ، وفى السليقة - وهى الطبيعة - : « سَليقى » .

قال الشاعر :

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَه وَلَكِن سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ (١) .

فإن هذه الكلمات جاءت شاذة ، للتنبيه على الأصل

(١) من الطويل . ولم أهتد لقائله .
اللغة: « نحوى » : منسوب إلى النحو ، و« يلوك » من لكت الشئ فى فمى، إذا علكته ، و« السليقى » : من يتكلم بأصل طبيعته ، معربا من غير إعراب.
والشاهد فى قوله : « سليقى» ، فإن القياس فيه : « سلقى » بدون الياء ، لأنه نسبة إلى السليقة ، وهى الطبيعة ، وفى النسبة إليه تحذف الياء والهاء ، كما يقال - فى حنيفة - « حنفى » ولكنه جاء على خلاف القياس .
من مواضعه : التصريح : ٢/ ٣٣١ ، والأشمونى : ٤/ ١٨٦ ، وشرح الشواهد الصغرى للعينى بهامش الأشمونى : ٤/ ١٨٦ .

المرفوض (١) .

وإن لم يجز حذف الياء فى نحو « طويلة » ، لأن العين معتلة ، فكان يلزم قلبها ألفا ، لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها ، فيكثر التغيير مع اللبس ، ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال .

ولا يجوز الحذف فى نحو : « جليلة » ، لأن العين مضعفة ، فيلتقى بعد الحذف مثلان ، وهذا يؤدى إلى الثقل لولم يدغم أحد المثلين فى الآخر وزيادة التغيير مع اللبس لو أدغم ، لأن الإدغام فيه ممتنع ،إذ وزنه« فعلل » - بفتحتين - وهو واجب الفك ، نحو: «لبب» (٢) .

وكذلك يلزم حذف التاء والياء من« فُعيلة » ، عند النسب إليها، بشرط عدم التضعيف ، كقولهم - فى النسب إلى « جُهينة » : «جُهَنى» ، وإلى قُريظة » : « قُرظى » وإلى مُزَينة « مزَنى » . حذفوا تاء التأنيث أولا ، ثم حذفوا الياء . كما مر فى الوزن السابق .

وشذ من هذا قوله - فى النسب إلى ردينه - رمح - « ردينى » - بإثبات الياء - وفى خزينة - من أسماء البصرة - : « خزينى » ولا يشترط - هذا - صحة العين ، لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفاً ، فلا يلزم المحذور السابق .

ولا يجوز الحذف فى نحو « قُليلة » - بضم القاف - لأن العين

(١) ينظر الكتاب : ٣/ ٣٣٩ ، والتصريح بمضمون التوضيح : ٢/ ٣٣٠ ، ٣٣١ ، والأشمونى بحاشية الصبان : ٤/ ١٨٦ .
(٢) ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٢/ ٣٣١ ، وحاشية الصبان : ٤/ ١٨٨ .

مضعفه وحذف الياء يؤدى إلى الثقل ، لولم يدغم أحد المثلين فى الأخر ، و يؤدى إلى زيادة التغيير مع اللبس ، لو أدغم [1].

وأما : « فَعيل » ، و « فُعيل » - صحيحا اللام - فالمطرد فى النسب إليهما : « فَعِيلى وفُعَلى » ، كقولك : « عَقِيلى » ، فى النسب إلى « عَقيل » و« عُقَيل » .

وقد ينسب إليهما بـ « فَعلى » و« فُعلى » - بحذف الياء فيهما - نحو : « ثَقفى » ، و« هُذَلى » ، وهما مطردان عند [2] المبرد [3].

ووافق السيرافى المبرد ، وقال : الحذف فى هذا خارج عن الشذوذ ، وهو كثير جدا فى لغة الحجاز .

وقال المهابذى : إن كانت الياء ثالثة ولم تكن فى الاسم علامة تأنيث حذفت الياء فقلت - فى قُريش - : « قُرَشى » ، وفى هُذَيل : هُذَلى » .

وظاهر كلامه مخالف لمذهب سيبويه [4]، ولمذهب المبرد [5].

وتسوية المبرد بين « فُعَيل » ، و« فَعِيل » ليست جيدة ، إذ سمع

(١) ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٢/ ٣٣١ ، والأشمونى : ٤/ ١٨٧ .
(٢) ينظر المقتضب : ٣/ ١٣٣ ، ١٣٤ .
(٣) ينظر شرح الكافية الشافية : ٤/ ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ .
(٤) ينظر الكتاب : ٣/ ٣٣٥ ، وراجع المقتضب : ٣/ ١٣٣ ، الهمع : ٢/ ١٩٥.
(٥) ينظر المقتضب : ٣/ ١٣٣، ١٣٤ ، وراجع الهمع : ٢/ ١٩٥ .

الحذف من « فُعيل » [1]. كثيراً ، ولم يسمع من فَعيل إلا فى ثقيف . فلو فرق بينهما لكان أسعد فى النظر [2].

النسب إلى فعولة عند سيبويه :

الحق سيبويه [3]« فَعولة » - بـ « فَعيلة » - صحيح اللام كان أو معتلها ، فيقول - فى النسب إلى « فروقة » ، و« عدوة » : « فَرَقى » و« عَدَوى » وحجته فى ذلك قول العرب - فى النسب إلى « شنوءة» : « شنئى » [4].

وإنما قاس سيبويه على « شنئى » ولم يسمع فى ذلك غيره - لأنه لم يرد ما يخالفه [5].

وهذا عند أبى العباس من النسب الشاذ ، فلا يقيس عليه ، وبل يقول فى كل ما سواه من « فَعولة » : « فَعُولى » ، كما يقول الجميع فى « فعول » ، صحيحا كان نحو « سَلول » ، أو معتلا نحو : « عَدّو» فلا يقال فيهما باتفاق إلا : « سلولى » ، «عَدُوِّى » [6].

(١) ومنه : « سُلم » فى سُليم » ، و« قُومى » فى « قويم » ،وقُرشى « فى قريش ، «وهذلى » و« فقمى » فى « فقيم » . ورجع الأشمونى : ٤/ ١٨٧ .
(٢) ينظر الارتشاف : ١/ ٣٨٤ ، وراجع الأشمونى : ٤/ ١٨٧ ، ١٨٨ .
(٣) ينظر شرح الكافية الشافية : ٤/ ١٩٤٦ .
(٤) ينظر الأشمونى : ٤/ ١٨٦ .
(٥) ينظر الأشمونى : ٤/ ١٨٦ .
(٦) ينظر شرح الكافية الشافية : ٤/ ١٩٤٦ ، ١٩٤٧.

العلة فى حذف التاء والياء من « فَعيلة » و« فُعيلة » وإثبات الياء مع « فَعيل » و« فُعيل » .

قيل : حذفت التاء والياء من « فَعيلة » و« فُعيلة » ، وبقيت الياء فى « فَعيل » و« فُعيل » للتفريق بين المذكر والمؤنث .

ولم يعكسوا لأن المؤنث حذفت منه تاء التأنيث - فى النسب فحذفت الياء تبعا لها [1].

وإنما حذفت التاء من المؤنث - فى النسب نحو : مكى فى النسبة إلى مكة ، لأن بقاءها يوقع فى إثبات تاء التأنيث ، فى نسبة المذكر ، واجتماع تأنيثين فى نسبة مؤنث إلى مؤنث ، نحو :« امرأة مكية»،وإيقاع تاء التأنيث حشوا .

وقول المتكلمين - فى علم ا لأصول الدينية ، وفى النسبة إلى «ذات » : « ذاتى » وقول العامة - فى النسبة إلى « الخليفة »:«خليفتى» - بإثبات تاءالتأنيث فيهما - لحن .

وصوابهما : « ذووى » ، و «خليفى » ، بحذف التاء منهما [2].

وقيل : حذفت التاء والياء من المؤنث ، وبقيت الياء مع المذكر ، لأن المؤنث ثقيل - أى بسبب زيادة علامة التأنيث عليه - فناسب الحذف منه تخفيفا بخلاف المذكر [3].

(١) ينظر حاشية الصبان : ٤/ ١٨٦ .
(٢) ينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٢/ ٣٢٨ .
(٣) ينظر الاشباه والنظائر : ١/ ٢٥٥ .

المبحث الثامن

فتح أول مضارع الثلاثى واختصاص أول مضارع الرباعى بالضم [1].

الفعل إما رباعى ، وإما غير رباعى .

والرباعى يعمُّ المجرد ، نحو : « دحرج » .

والمحلق به نحو : « جهور » .

والمضعف العين نحو : « علّم » .

والمزيد أوله همزة ، نحو : « أعلم » .

والمزيد بعد فائه ألف ، نحو : « ضاعف » .

وكلها مستوية فى ضم أول المضارع منها ، وجوبا .

تقول : « يُدحرج » ، و« يُعلّم » ، و« يُضاعف » .

وغير الرباعى يعم الثلاثى والخماسى ، والسداسى .

وهذه كلها مستوية فى فتح أول المضارع منها ، وجوبا .

نحو : « يضرب » ، و« يَعْلَم » ، و « يَنْصُر » فى الثلاثى .

ونحو : « يَتعلم » ، و « يَتدحرج » ، و« يَنطلق » ، فى الخماسى .

(١) ينظر فى هذه المسألة : الكتاب : ٤/ ٢٨٩ - ٢٨٣ ، والمقتضب : ١/ ٧١ - ٧٧ ، وشرح الكافية الشافية : ٤/ ٢٢٢٩ - ٢٢٣٤ ، والارتشاف : ١/ ٨٨ ، ٨٩ .

ونحو : « يستخرج »و« يستغفر » و« يستفهم » فى السداسى [1].

وإلى هذا أشار ال ابن مالك - فى الكافية الشافية - بقوله :

مُضَارِعَ الرُّبَاعِى بالضَّمِّ ابْتَدِى وَغَيْرَهُ فَتْحًا أَنِلْ كَـ

تَهْتَدِي [2]. اهـ وأما ما رواه اليمانى من ضم الياء ، فى قولك : « يُستخرِج » - وهو مبنى للفاعل - فشاذ [3].

حكم كسر أول المضارع :

يجوز كسر أول المضارع ، مما وزن ماضيه « فَعِل » ، نحو : « رَبِح » أو ابتدئ بهمزة وصل ، نحو : « انطلق » ؛ أو بتاء مطاوعة ، نحو « تدحرج » .

مالم يكن أوله المضارع ياء ، فإنها لاتكسر ، إلا فيما سيأتى .

وكسر أول المضارع من الأفعال المذكورة ، لغة بنى أخيل [4].

وقد قرأ بها بعض الشواذ ، فكسر نون : « وَإِيَّاكَ نِسْتَعِينُ » [5].

فيقال على هذه اللغة : « أنا إِعْلَمُ الحقَّ » ، و« أنت تِسمع »،

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية : ٤/ ٢٢٣٠ ، وتكملة فى تصريف الأفعال للشيخ / محمد محى الدين ملحق بشرح ابن عقيل : ٢/ ٦٤٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٤/ ٢٢٢٩ .

(٣) ينظر الارتشاف : ١/ ٨٨ .

(٤) ونسبها أبو حيان : إلى قيس ، وتميم ، وربيعة ، ومن جاورهم .ونسب الفاتح لأهل الحجاز ، ينظر الارتشاف : ١/ ٨٨ .

(٥) سورة الفاتحة من الآية ٥ ، وهى قراءة المطوعى . ينظر الإتحاف : ١/ ٣٦٤

«وتتعلم » و « تِستَعين » و« تِستغفر » [1]

وإلى ماسبق أشار ابن مالك فى الكافية الشافية - بقوله :

وَكَسْرَهُ إِنْ لَمْ يَكُن يَاه أَبِح فى كُلِّ مَا وَازَنَ مَاضِيه «رَبِح»

أو ابْتُدِى بِهَمْزِ وَصْلٍ أَوْ بِتَاء مُطَاوِعٍ كَـ « انْقَادَ »مَعْ « تَثَبَّتَا» [2]

متى يجوز كسر ياء المضارعة ؟

الذى يكسر الهمزة ، والتاء ، والنون من حروف المضارعة - كما فى الأفعال السابقة - لم يكسر الياء إلا فيما إذا كان فاء « فَعِل » واو ، نحو : « وَجِل » [3] فإن أول مضارعه يكسر مطلقاً .

فهذه الياء مستثناه من ياءات مضارع « فَعِل » ، لأن « فعل » الذى فاؤه واو بعض « فَعِل » ، وياؤه بعض ياءات مضارعات «فَعِل».

وإنما جاز كسر ياء مضارع نحو : « وَجِل » ، لأنه يوجب قلب الواو ياء فيخف اللفظ ، ويصير النطق بـ « يِجل» ، « كالنطق بياء بيئس .

---

(١) ينظر شرح الكافية الشافية : ٤/ ٢٢٣١.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية : ٤/ ٢٢٣١.

(٣) لغة قريش ، وكناية - فى هذا ونحوه - فتح عين المضارع .
والذين كسروا اختلفوا ، فمنهم من يكسر مطلقا ، وهى لغة تميم ، فتقلب تلك الواو ياء ومنهم من يكسر إلا فى الياء ، فيفتح ، وهى لغة بنى عامر .
وقوم من هؤلاء يقلبون الواو الفا ، فيقول : « ياجل ، وتاجل ، وناجل ، وآجل».
ومنهم من يقلبها ياء ، فيقول : « ييجل ، وتيجل » ويتجل ، ويجل » أهـ ينظر الارتشاف : ١/ ٨٨ ، ٨٩ .

فإن الياء المكسورة إذا وليها ياء ساكنة ، خف اللفظ بها ، بخلاف المكسورة المفردة [1].

وإلى هذا أشار ابن مالك - فى الكافية الشافية - بقوله :

وَكَسْرَ نَحْوِ يَيْجَل اسْتَتَرْ وَلاَ تَمْنَعْ أَبَى مِنْ جَائِزٍ وَجِلَا [2]. أهـ

وشذ ما سمعه الكسائى من بعض بنى دبيس : « أنت تِلحن » و« تِذهب » وأشذ من هذا قرأ : « نِعِيدُهُ » [3]، بكسْر النون .

وأما مضارع : « أبى » ، فالذين يكسرون حرف المضارعة إلا الياء، يكسرونه مطلقا فى الياء وغيرها ، وإن لم يكن على وزن « فَعِل» بكسر العين - وقد سمع فيه ، فيمكن أن يكون من باب الأستغناء بمضارعه عن مضارع المفتوح العين فى الماضى [4].

حركة ما قبل آخر المضارع :

حركة الحرف الذى قبل الآخر هى الكسر ، فى مضارع الرباعى نحو : « يُكْرِمُ » ، و « يُقَدِّمُ » ، و« يُقَابِلُ » ، و « يُدَحْرِجُ » .

وكذا فى مضارع الخماسى والسداسى ، إذا كان الماضى مبدوءا بهمزة وصل نحو : « انطلق » و « اجتمع » ، و« استخرج » ، تقول :

(١) ينظر شرح الكافية الشافية : ٤ / ٢٢٣١ ، ٢٢٣٢ .
(٢) المرجع السابق : ٤/ ٢٢٣١ .
(٣) أى : من قوله - تعالى - : « كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ » سورة الأنبياء من الآية ١٠٤ .
(٤) ينظر الارتشاف : ١/ ٨٩ .

فى المضارع منهن : « يَنطلِق ، و يَجتمعُ » و «يَسْتخرِجُ » .

فإن كان ماضى الخماسى مبدوءً بتاء زائدة ، نحو :« تَقدمَ » . و«تَقاتَل » و « تَدحْرَجَ » ، فإن ما قبل الأخر فى مضارعه مفتوح . تقول: « يَتقدَّم » و « يَتقاتَلُ » ، و « يَتَدَحْرَجُ » [1].

العلة فى اختاص أول مضارع الرباعى بالضم ، وأول مضارع الثلاثى بالفتح .

علل ابن فلاح لذلك - فيما نقله عنه السيوطى - : « بأن الضم خص بأول مضارع الرباعى ، والفتح خص بأول مضارع الثلاثى ، لأن الرباعى أقل والضم أثقل ، فجعل الأثقل للأقل ، والأخف للأكثر ، طلبا للتعادل » [2]. أ هـ .

وفى هذا التعليل نظر ، فإن الخماسى والسداسى - مع قلته - فتح معه أول المضارع . إلا أن يقال : لثقل الخماسى والسداسى - بكثرة الحروف - ناسبها الفتح لخفتها .

(١) ينظر تكملة فى تصريف الأفعال ملحق بشرح ابن عقيل : ٢/ ٦٤٩ .
(٢) ينظر الاشباه والنظائر : ١/ ٢٥٥ .

خاتمـــة

وبعد :

فمن خلال دراستى ـ النحوية والصرفية ـ لظاهرة التعادل ، والتى عرضتها مدعومة بآيات من كتاب الله ـ تعالى ـ وبعض كلام العرب. مع مناقشة آراء العلماء فيها ، وتصويب ما رأيته صوابا معللا لذلك، استطعت أن استخلص بعض النتائج ، والتى كان من أهمها :ـ

١ ـ توضيح العلة فى زيادة التنوين فى الاسم ، دون الفعل . واختصاص الفعل . بالجزم ، والتصرف فى الاسم بحركات الإعراب ، دون الفعل .

٢ ـ بين أنواع التنوين الخاص بالاسم وفوائدة ، وأن تنوين نحو: « جوارٍ » و « غواشٍ » ، عوض عن اليآء المحذوفة ، وفاقا لسيبويه .

وتنوين نحو : « مسلماتٍ » تنوين مقابلة ، وليس تنوين امكنية خلافا للرباعى لثبوته فيما لا ينصرف مما سمى به مؤنث نحو : «اذرعات » ، ولا تنوين تنكير لثبوته مع المعربات .

٣ ـ إن الجزم لم يدخل الاسم ، لخفته ، لأن الجزم حذف ، وهو خفيف ، و الخفيف لا يليق بالخفيف ، وإنما يليق بالثقيل ، وهو الفعل ، فلذلك جزمت الأفعال .

وقيل اختص الفعل بالجزم ، عوضا عما فاته من المشاركة فى الجر

ليكون لكل واحد من صنفى المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب ، ليتعادلا بذلك .

٥ ـ أن تاء التأنيث الساكنة ـ أصالة ـ اختصت بالفعل الماضى ، أما تاء التأنيث المتحركة ـ أصالة ـ فهى مختصة بالاسم ، إن كانت حركتها إعرابا ، وأما إن كانت حركتها بناء ، أو بينة ، فلا يختص بالاسم . بل تكون فيه وفى الفعل ، وفي الحرف .

٦ ـ أن تاء الاسم كانت متحركة ، وتاء الفعل ساكنة ، للفرق بينهما ، ثم يعكس ، لئلا ينضم ثقل الحركة إلى ثقل الفعل ، وخفة سكون إلى خفة الاسم ، فأعطى الأخف للأثقل ، ليتعادلا .

٧ ـ أن تاء الساكنة فى أواخر الأفعال حرف ، وضع علامة للتأنيث ، وزعم الجلولى أنها اسم ، وهو خرق للإجماع .

وبهذه التاء رُدّ على من زعم حرفية « ليس » ، و « عسى» ورُدّ على من زعم اسمية « نعم » ، «وبئس » .

٨ ـ أن المثنى وجمع المذكر السالم ، أعربا بالحروف ، لأن الحركات سوغتها الاحاد ، وكانت نون الجمع مفتوحة ؛ لخفة الفتح وثقل الجمع ، وكانت نون المثنى مسكورة ، لثقل الكسرة وخفة المثنى. فحصل بذلك الاعتدال .

كما حصل الاعتدال بوقوع ياء التثنية ، بين مفتوح ومكسور ، ووقوع ياء الجمع بين مكسور ومفتوح .

٩ ـ أن نون المثنى قد تفتح على قلة ، وهذه لغة لبنى أسد ، حكاها الكسائى والفراء ، وبعضهم خص هذه اللغة بكونها بعد الياء .

وقيل : لا تختص بالياء ، بل تكون مع الألف .

وحكى الشيبانى ضم نون المثنى مع الألف .

١٠ ـ أن نون الجمع قد تكسر على قلة ، وذكر ابن مالك فى التسهيل وشرحه أن ذلك ضرورة ، وصرح فى شرح الكافية الشافية بـ لغة ، ورجحه الصبان . ولم تكسر نون الجمع بعد الواو ـ فى ـ ولا فى شعر ، لعدم التجانس .

١١ ـ أن الرفع أقوى الحركات ، فلذلك جعل للعمد ، لقلتها ، وهى الفاعل والنصب أضعف الحركات ، فذلك جعل للفضلات لكثرتها ، ومنها المفعول .

١٢ ـ ورد عن العرب نصب الفاعل ، ورفع المفعول ، وهذا عندى جنى من باب القلب الذى كثرت شواهده ، وأجاز بعضهم فى الكلام .

وذهب بعضهم ، إلى أن ذلك لا يقاس عليه ، وادعى ابن الطراوة أنه مقيس . وورد ـ أيضا ـ رفعهما معا ، ونصبهما ، والمبيح لذلك كله فهم المعنى ، وعدم الإلباس .

١٣ ـ أن التاء ثبتت مع المعدود المذكر فى الثلاثة وأخواتها ـ

استصحابا للأصل لأن أصل الثلاثة وأخواتها أن تكون بالتاء ، لأنها أسماء جماعات نحو « فرقة » ، فاستصحب هذا الأصل مع المعدود المذكر ، لتقدم رتبته ، وحذفت التاء مع المؤنث ، لتأخر رتبته .

وعلل بعضهم لذلك بأن المؤنث ثقيل ، بسبب علامة التأنيث ، فناسبه حذف التاء ، والمذكر خفيف فناسبه إثباتها ، لتعادلا .

١٤ ـ أن أول المصغر ضُمّ ، لأن الفتح استبد به أوّل الرباعى والخماسى ، فى جمع التكسير ، فلم يبق إلا الضم والكسر ، والكسر ثقيل بسبب الياء فكان الضم أولى .

وزيدت الياء فى التصغير ، دون غيرها من حروف اللين ، لأن الألف استبد بها التكسير ، والواو ثقيلة ، فتعينت الياء .

١٥ ـ أن علامة النسب كانت من حروف اللين ، لخفتها وكثرة زيادتها ، واختيرت الياء دون غيرها من حروف اللين ، لأن الواو ثقيلة ، والألف لا يظهر عليها حركات الإعراب .

وكانت الياء مشددة ليجرى عليها وجوه الإعراب الثلاثة ، وكانت فى الآخر ، لأنها بمنزلة حرف الإعراب .

١٦ ـ أن التاء والياء حذفتا من « فَعيلة » ـ فى النسب ـ ولم تحذف الياء من « فَعيل » ، « فُعيل » للتفريق بين المذكر والمؤنث ، ولم يعكسوا لأن الياء تبعت حذف التاء من المؤنث .

وقيل : التاء والياء من المؤنث وبقيت الياء فى المذكر لثقل المؤنث بخلاف المذكر .

١٧ ـ اضطرب عند المبرد وحذف الياء من فَعيل وفعِيل ووافقه السيرافى .

وقيل : إن تسوية المبرد بين « فَعيل » ، و« فُعيل »ليست بجيدة ، إذ سمع الحذف من « فُعيل » كثيرا ، ولم يسمع من « فَعيل » إلا فى « ثقيف » .

١٨ ـ ألحق سيبويه « فَعولة » بـ « فعيلة » ـ عند النسب إليها ـ فى حذف التاء والواو ، محتجا بقول العرب « شنئى » فى « شنوءة » وهذا عند المبرد من الشاذ ، الذى لا يقاس عليه .

١٩ ـ خص أول مضارع الرباعى بالضم ، لقلة الرباعى وثقل الضم .

وخص أول مضارع الثلاثى بالفتح ، لخفة الفتح وكثرة الثلاثى ، فتعادلا .

٢٠ ـ أنه يجوز كسر أول المضارع ، الذى ماضية على « فَعِل »، أو ابتدئ بهمزة وصل ، أو بتاء مطاوعة .

ويجوز كسر ياء المضارعة فى « فَعِل » ، إذا كان فاؤه واوا ، نحو : « وَجِل » . .

٢١ ـ أن حركة ما قبل آخر المضارع ، هى الكسر في الرباعى ، وكذا فى الخماسى والسداسى ، إذا كان ماضيهما مبدوءًا بهمزة وصل. وتكون حركة ما قبل آخر المضارع الفتح ، فى الخماسى ، إذا كان ماضيه مبدوءًا بتاء زائدة .

هذا ، والله أسأل أن ينفع بهذا العمل ، وأن أكون قد وفقت فى إضافة جديد إلى المكتبة العربية

وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم

وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم .

المصادر والمراجع

أولاً :

١ ـ القرآن الكريم .

ثانيا : المخطوطات .

٢ ـ فرائد العقود العلوية فى حل ألفاظ الأزهرية للحلبى ، مخطوط بمكتبة الأزهر رقم ٢٣٤٠ / ١٥٨١ .

ثالثا : الرسائل :

٣ ـ إرشاد السالك النبيل إلى ألفية ابن مالك وشرحها ، لابن عقيل للعلامة / محمد الشافعى الدمياطى ـ رسالة ماجستير ـ القسم الثانى ـ من إعدادنا .

رابعاً : المطبوعات :

٤ ـ إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر للبنا ـ تحقيق الدكتور ؟ شعبان محمد إسماعيل ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الأول ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

٥ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب لابى حيان ـ تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النماس ـ طبعة النسر الذهبى الأولى ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م .

٦ ـ الأشباه والنظائر للسيوطى ـ تحقيق الدكتور ؟ عبد العال سالم مكرم ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٥ .

٧ ـ الأصول فى النحو لابن السراج ـ تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلى ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م .

٨ ـ الإفصاح فى شرح أبيات مشكلة الإعراب للفارقى ـ تحقيق / سعيد الافغانى ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .

٩ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ـ تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية ـ بيروت ـ لبنان ـ طبعة ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م .

١٠ ـ تقارض اللفظين فى الأحكام وتأثيره في القواعد النحوية والصرفية ـ من إعدادنا ـ العدد الثالث من مجلة كلية اللغة العربية بجرجا ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م .

١١ ـ تكملة فى تصريف الأفعال للشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد ، ملحق بشرح ابن عقيل على الألفية ، المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت .

١٢ ـ الجمل فى النحو للزجاجى ـ تحقيق الدكتور / على توفيق الحمد ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ، ودار الأمل ـ الأردن ـ الطبعة

الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

١٣ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى ، لألفية ابن مالك - مطبعة عيسى الحلبى وشركاه بمصر .

١٤ - حاشية الشيخ يس على شرح التصريح - مطبعة عيسى الحلبى مصر .

١٥ - الخصائص لابن جنى - تحقيق / محمد على النجار - طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب - الجزء الأول - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م . والجزء الثانى والثالث ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٦ - ديوان الأخطل - شرح - مجيد طراد - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .

١٧ - ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب - تحقيق الدكتور . نعمان محمد أمين طه - طبعة دار المعارف .

١٨ - رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى - تحقيق / أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربة بدمشق - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

١٩ - السراج المنير فى الصرف - تأليف الدكتور / محمد عبد الحميد سعد مطبعة السعادة - الطبعة الأولى - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣م .

٢٠ - سر صناعة الإعراب لابن جنى - دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوى - دار القلم - دمشق - الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م

٢١ - شذا العرف فى فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوى - مكتبة إحياء التراث الإسلامى - مكة المكرمة - الطبعة الرابعة - ١٤١١ هـ

٢٢ - شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى - تحقيق / عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف دقاق - الجزء الأول : الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٨ م . والجزء الثانى : الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣ م - دار الثقافة العربية - بيروت . والجزء الرابع : الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م ، دار الثقافة العربية - بيروت والجزء الخامس ، والسادس : الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م . دار المأمون للتراث - دمشق ، وبيروت . والجزء الثامن : الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م - دار المأمون للتراث - دمشق ، وبيروت .

٢٣ - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان - مطبعة عيسى الحلبى وشركاه - مصر .

٢٤ - شرح بانت سعاد لابن هشام ، وبهامشه : الإسعاد على بانت سعاد للشيخ : إبراهيم الباجورى ، مطبعة مصطفى الحلبى وأولاده - مصر .

٢٥ - شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق الدكتور . عبد الرحمن السيد القاهرة - الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ .

٢٦ - شرح التصريح على التوضيح للشيخ / خالد الأزهرى ، وبهامشه : حاشية يس - مطبعة عيسى الحلبى وشركاه - مصر .

٢٧ ـ شرح جمل الزجاجى لابن عصفور « الشرح الكبير » ـ تحقيق الدكتور / صاحب أبو جناح ـ وزارة الأوقاف والشئون الدينية » العراق .

٢٨ ـ شرح الشواهد الصغرى للعينى ـ على هامش شرح الأشمونى لألفية لابن مالك ـ دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى الحلبى و شركاه ـ مصر .

٢٩ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد ـ المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت .

٣٠ ـ شرح كافية ابن الحاجب للرضى ـ القسم الأول : دراسة وتحقيق الدكتور / حسن بن محمد الحفظى ـ وزارة التعليم العالى ـ السعودية الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣ م .

والقسم الثانى : دراسة وتحقيق / يحيى بشير مصري ـ وزارة التعليم العالى ـ السعودية ـ الطبعة الأولى ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦ م

٣١ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك ـ تحقيق الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدى ـ دار المأمون للتراث ـ السعودية الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م .

٣٢ ـ عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ / محمد محى الدين عبد الحمد ـ المكتبة العصرية ـ بيروت ـ طبعة ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨ .

٣٣ ـ فهارس الأصول فى النحو لابن السراج ـ إعداد الدكتور / يحى بشير مصرى ـ دار البخارى للنشر والتوزيع ـ القصيم ـ بريدة

٣٤ ـ فهارس كتاب الأصول فى النحو لابن السراج ـ إعداد الدكتور / محمد محمود الطناحى ـ مطبعة المدنى ـ الناشر مكتبة الخانجى القاهرة ـ طبعة ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

٣٥ ـ فهارس كتاب سيبويه ودراسة له صنع الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة ـ دار الحديث القاهرة ـ مطبعة السعادة ـ الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .

٣٦ ـ فهارس معانى القرآن للفراء ـ إعداد الدكتورة / فائزة عمر على المؤيد ـ مطابع الرضا ـ الدمام ـ السعورية .

٣٧ ـ الكافية الشافية لابن مالة بشرحه عليها ـ تحقيق الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدى ـ دار المأمون للتراث ـ السعودية ـ الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م .

٣٨ ـ كتاب سيبويه ـ تحقيق / عبد السلام هارون .

الجزء الأول : مطبعة المدنى ـ الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م

الجزء الثانى : طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الطبعة الثانية ١٩٧٩ .

الجزء الثالث : مكتبة الخانجى ـ القاهرة ـ بدون تاريخ .

الجزء الرابع : دار الجيل ـ للطباعة ـ الفجالة ـ القاهرة ـ الطبعة

الثانيـة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م . - الناشر مكتبـة الخانجى - القاهرة - ودار الرفاعى - الرياض .

الجزء الخامس : مطبعة المدنى - الطبعة الثانية ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م الناشر مكتبة الخانجى - القاهرة - دار الرفاعى - الرياض .

٣٩ - كتاب الألغاز والأحاجى اللغوية وعلاقتها بأبواب النحو المختلفة إعداد / أحمد محمد الشيخ - المنشأة العامة للنشر والتوزيع - طرابلس - ليبيا - الطبعة الأولى ١٣٩٤ - ١٩٨٥ م .

٤٠ - لسان العرب لابن منظور - طبعة دار المعارف - مصر .

٤١ - المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القرآن والإيضاح عنها لابن جنى - تحقيق / على النجدى ناصف ، والدكتور / عبد الفتاح شلبى ، والدكتور / عبد الحليم النجار - طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة الجزء الأول ١٣٨٦ هـ - والجزء الثانى ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .

٤٢ - معانى القرآن للأخفش - تحقيق الدكتور . فائز فارس - دار البشير - دار الأمل - الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٤٣ - معانى القرآن للفراء - تحقيق الدكتور / عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، والأستاذ / على النجد ى ناصف - الجزء الأول - طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية ١٩٨٠ .

الجزء الثانى : طبعة الدار المصرية للتأليف الترجمة .

الجزء الثالث : طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب - طبعة ١٩٧٢ م .

٤٤ - مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى - تحقيق الشيخ / محمد محى الدين - الناشر : مكتبة محمد على صبيح - القاهرة .

٤٥ - المقاصد النحوية فى شرح شواهد شروح الألفية للعينى - على هامش خزانة الأدب - طبعة بولاق .

٤٦ - المقتضب للمبرد - تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة .

الجزء الأول : والثالث : والرابع : ١٣٩٩ خـ .

الجزء ا لثانى : ١٣٨٦ هـ .

٤٧ - الممتع فى التصريف لابن عصفور - تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة - دار المعرفة - بيروت - الطب الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٤٨ - منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محى الدين - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت .

٤٩ - المنصف « شرح ابن جنى لكتاب التصريف للمازنى «تحقيق الأستاذ . إبراهيم ، وعبد الله أمين - وزارة المعارف العمومية - إدارة إحياء التراث القديم - الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

٥٠ ـ الموضح فى وجوه القراءات وعللها لابن أبى مريم ـ تحقيق عمر حمدان الكبيسى ـ الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ ـ ١٩٩٣م ـ جدة السعودية .

٥١ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية للسيوطى ـ عنى بتصحيحه السبد / محمد بدر النعسانى ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لينان .